

فلسطين: اضعاف مسودة قانون الحصول على المعلومات

لقد قام مركز القانون والديمقراطية (CLD) بتحليل المسودة الاخيرة لقانون الحصول على المعلومات الذي جرى اعداده من قبل السلطة الفلسطينية, وقد وصلوا الى ان هذه المسودة اضعف بكثير من المسودة التي تم تحليلها في شهر كانون الاول 2013. حسب سلم التقييم RTI (www.rti.rating.org) حصلت المسودة التي نشرت في شهر كانون الاول على درجة 92 من اصل 150 نقطة, والذي انخفض الان في هذه المسودة الجديدة الى 85 نقطة فقط, بحيث ادى هذا التغيير في المسودة الى سقوطها في خانة النصف السفلي من الدول التي قيمت فيها قوانين الحصول على المعلومات بطريقة RTI.

"اننا نرحب باجتهاد فلسطين في اعداد قانون الحصول على المعلومات " قال المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية, توبي مندل, "ولكن من المؤسف جدا انه منذ اخر تقييم اقمناه, المسودة الجديدة أضعفت, بدلا من تعزيزها, لا سيما في ضوء اتجاه قوي نحو اعتماد قوانين أقوى عالميا بحسب تقييم RTI".

لقد قيمت المسودة القانونية بشكل جيد نسبيا من حيث نطاق التطبيق, وقوي بشكل متوسط من حيث نظام الاستثناءات والتدابير الترويجية. ومع ذلك المسودة ضعيفة من حيث الحق في الحصول على المعلومات, والكشف الاستباقي, وطلب الاجراءات, والطعون والعقوبات, والحماية. بعض التوصيات الرئيسية في هذا التحليل تشمل ما يلي:

- يجب التفصيل بشكل اكثر بكثير في نطاق المعلومات التي تخضع للكشف الاستباقي.
- ينبغي اضافة قواعد مفصلة واكثر اقوى اكثر بشكل ملحوظ, حول كيفية معالجة طلبات الحصول على المعلومات.
- ينبغي إضافة بند يتجاوز البنود الاستثنائية للقانون لضمان الكشف عن المعلومات التي تخص المصلحة العامة, وايضا ينبغي ان يعمم البند الذي يقيد كشف المعلومات الخاصة بالامن والمعلومات الخارجية ل 20 سنة على جميع الاستثناءات.
- ينبغي اجراء تحسينات جوهرية لزيادة استقلالية وصلاحيات المفوضية العامة للمعلومات.
- ينبغي توفير الحماية وفقا للقانون للذين يكشفوا عن المعلومات بحسن النية.

تحليل مشروع قانون الحصول على المعلومات الكامل (انجليزي), ومسودة مشروع القانون (ترجمة غير رسمية للانجليزية) التي استند اليها التحليل متاحة في: <http://www.law-democracy.org/live/palestine-draft-right-to-information-law-weakened>.

للمزيد من المعلومات الرجاء التواصل مع:

توبي مندل

المدير التنفيذي

مركز القانون والديمقراطية

ايميل: toby@law-democracy.org

هاتف: +1 902 412 0872

www.law-democracy.org

تويتر: @law_democracy